في مقابلة مع تلفزيون الكويت أمس الأول بمناسبة انتهاء أعمال المؤتمر الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي

الراشد: الكويت تتبوأ مكانة مرموقة إقليمياً وعالمياً بفضل مبادراتها المتميزة بشأن القضايا العربية

رئيس مجلس الأمة علي الراشد

كونا: أكد رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد تبوؤ الكويت مكانة مرموقة في المحافل الاقليمية والعالمية نتيجة طرحها عددا من المبادرات امام المجتمع الدولي لتبنيها ما «يعطي صورة متميزة لاهتمامها بالقضايا الدولية».

جاء ذلك في مقابلة للرئيس الراشد مع تلفزيون الكويت بثت أمس الأول بمناسبة انتهاء اعمال المؤتمر الـ 128 للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد أخيرا في عاصمة الإكوادور كيتو.

وقال الراشد ان ترؤس الكويت ثلاثة اجتماعات تنسيقية لبرلمانات الدول الخليجية والعربية والاسلامية خلال فترة عقد اعمال المؤتمر (وهي المرة الأولى في تاريخ الاتحاد البرلماني) يعبر عن التقدير الكبير الذي تحظى به الكويت ومكانتها بين الدول وتقدير الدور الديموقراطي الذي تلعبه.

وأوضح ان ترؤس الكويت للاجتماع التنسيقي العربي كان «أمرا طبيعيا» بسبب رئاستها الحالية للاتحاد البرلماني العربي لكن ترؤسها للاجتماع التنسيقي الخليجي كان بسبب تنازل رئيس وفد الشعبة البرلمانية البحرينية عن الرئاسة لمصلحة رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية ما يعكس العلاقات المميزة بين البلدين الشقيقين خصوصا ودول مجلس التعاون الخليجي عموما «وله مدلول كبير عندنا، ويؤكد ثقة اخواننا الخليجيين بالكويت وبالديمقراطية الكويتية».

وأضاف ان «هذا أيضا ما حصل بالنسبة للاجتماع التنسيقي الاسلامي حين تنازل رئيس وفد الشعبة البرلمانية السودانية الشقيقة عن رئاسة الاجتماع لمصلحة الكويت ما يعكس تقدير السودان والدول العربية والاسلامية لدور الكويت وقدرتها على ادارة مثل هذه الاجتماعات».

وعن تقييمه للنتائج التي توصل اليها المؤتمر وإسهاماته في حل المشكلات التي تواجه العالم بشكل عام، قال ان هناك أمورا تنظيمية للمؤتمر وأمورا دولية تخص المواقف، مبينا انه فيما يخص الامور التنظيمية فقد طرحت الشعبة البرلمانية الكويتية باعتبارها رئيسا للاتحاد البرلماني العربي في اجتماع رؤساء المجموعات الدولية فكرة انتقال منصب الامين العام للاتحاد من مجموعة الى أخرى وألا يتركز حول مجموعة بذاتها، لاسيما ان الامين العام الحالي لايزال في منصبه منذ 16 سنة وهو من المجموعة الاوروبية.

وذكر أن الاقتراح حظي بدعم كل مجموعة دول أميركا الجنوبية واللاتينية ومجموعة الدول الافريقية ودول شرق آسيا والباسفيك وواجه اعتراضا من مجموعة الدول الاوروبية.

وعن المواقف الدولية افاد الراشد بأن وفد الشعبة البرلمانية الكويتية أوضح مواقف الكويت حول الكثير من القضايا منها الازمة السورية وما يتعلق بالمفاعل النووي الايراني وما يسمى بالربيع العربي «وطالبنا بأن يكون هناك تحول ديموقراطي وعدالة وتوفير فرص عمل للشباب وغيرها من القضايا المهمة التي تطرقت اليها كلمة رئيس الوفد أمام الاجتماع العام».

وأضاف انه «كان لنا موقف حين التصويت على إدراج بند طارئ على جدول أعمال المؤتمر وما أفرحنا أن تكون المقترحات لهذا البند مقدمة من ثلاث دول عربية اضافة الى بندين من المكسيك ونيوزيلندا تم سحبهما».

وقال ان الكويت دعمت المقترح الاردني الخاص بـ «دعم اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسورية» والمقترح المغربي الخاص بـ «حماية التراث العالمي»، فيما امتنعت عن التصويت على المقترح السوري الخاص بـ «التسوية السلمية للازمة السورية»، مضيفا ان المقترح الاردني حظي بأغلبية الاصوات كقضية تعرض للنقاش في المؤتمر.

ونوه بتجاوب دول عدة وتفاعلها مع كلمة الكويت في المؤتمر «والتي غطينا فيها الكثير من القضايا الدولية وبينا موقفنا منها، كما حظيت كلمتنا بترحيب من رئيس مجموعة الاتحاد الاوروبي وكذلك من اخواننا في الدول العربية والاسلامية».

وذكر ان طرح الكويت لهذه القضايا والتصدي لها ومطالبتها المجتمع الدولي بتبنيها «يعطي الكويت صورة مميزة لاهتمامها بالقضايا الدولية».

وعما اذا كان الاتحاد البرلماني الدولي يأخذ على محمل الجد القضايا التي يتم طرحها، قال ان كثيرا من الدول تأخذ تلك القضايا على محمل الجد وتعرض ما تم تداوله من أفكار في برلماناتها الوطنية أو توصلها الى حكوماتها ومن ضمنها المقترح الاردني الداعي الى دعم اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسورية، مضيفا ان ذلك «يتطلب ضغطا من البرلمانات على حكومات الدول للاهتمام بتلك القضية الانسانية الطارئة التي تحتاج الى دعم وتضافر الجهود لإنقاذها».

وأفاد بأن مثل تلك الموضوعات المطروحة تؤخذ على محمل الجد «كذلك اعلان بعض المواقف كالقضية الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني وضد بناء المستوطنات»، مبينا ان اعلان موقف كل دولة يكشف مدى الرفض الدولي لمثل هذه الممارسات اللاانسانية.

وعما اذا كان الاتحاد البرلماني الدولي لايزال يواجه بعض الضغوط والعوائق في سبيل ايجاد حلول معينة لبعض القضايا مثل التعليم والتنمية، قال الراشد ان الاتحاد البرلماني يطرح من خلال تشريعات يتبناها في برلمانات الدول الاعضاء فيه لكنه لا يملك السلطة التنفيذية لحل مثل هذه المشكلات. وأضاف «الا أن إعطاء تلك القضايا الاهمية يساعد في ايجاد حل جذري لها من خلال تشريعات ومن خلال الضغط البرلماني على الحكومة للاهتمام بهذه القضية واعطائها أولوية مثل قضية المجاعة أو الفقر أو البطالة».

وذكر ان تلك القضايا تحل من جانبين تشريعي وتنفيذي «وحينما أعطي هذا الاهتمام وتم تداوله وخرجت ورقة من المؤتمر حوله فلا شك أنه سيتم تبنيه من قبل الكثير من الدول من الناحية التشريعية ومن ناحية الضغط السياسي على الحكومة». وعن موقف المؤتمر من قضية الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة اشار الى أن تلك القضية كانت فقرة أساسية من كلمة الكويت أمام المؤتمر «كما نطرحها في كل مؤتمر لأنها قضية اسلامية عربية انسانية، وهناك أكثر من دولة تطرقت اليها خلال المؤتمر». وذكر ان ذلك الامر من وسائل الضغط «ونتمنى أن يكون هناك اهتمام انساني كبير خصوصا من الولايات المتحدة الأميركية وما يحصل من طرح لمثل هذه المواقف هو نوع من الضغط الدولي حول هذه القضية لئلا يكون هناك دعم حاصل للصهاينة لقضاياهم داخل الارض المحتلة».

وعن موضوع ربط الارهاب بالدين الاسلامي، شدد الراشد على أن أول من يحارب الارهاب هو الدين الاسلامي السمح وبالتالي فإن ربط الارهاب بالدين الاسلامي «تشويه لديننا السمح دين المحبة والسلام الذي يحارب كل أشكال العنف والارهاب». وأضاف ان قيام البعض ممن يدعون الاسلام بالشكل والشعارات الزائفة بعمليات ارهابية «لا يعني ان الاسلام يشجع الارهاب بل يعني ان هذه فئة شاذة تخالف الدين الاسلامي وتعاليم الدين نفسه ولا تمثل الاسلام».

وقال انه كان ضروريا أن تشير الكويت الى ذلك في كلمتها أمام المؤتمر، وعن كون «ديننا الاسلامي اكثر دين يحارب هذه الممارسات ويحرم قتل النفس ولا يقبل بما يحصل من تشويه لصورته ولا لصورة الشرائع السماوية الاخرى»، مضيفا انه «من هنا كان من الواجب الاشارة الى هذه القضية حتى يعرف العالم أجمع أن الدين الاسلامي بريء من كل التصرفات التي تحصل من قبل بعض الفئات الضالة». وعن استضافة الكويت مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الاسبوع المقبل، ذكر ان المؤتمر سيعقد يومي التاسع والعاشر من الشهر الجاري، مبينا ان «الكويت تحظى برئاسة الاتحاد للسنة الثانية على التوالي بعد أن تنازل لبنان عن رئاسته لمصلحة الكويت نتيجة للاوضاع الصعبة التي يعيشها حاليا على أن يعقد المؤتمر في الكويت ورحبنا بهذا الاقتراح ونشكر لبنان على ثقته بالكويت».

وأضاف ان جدول أعمال مؤتمر الكويت يتضمن مناقشة قضايا مهمة تتطلب الخروج باتفاق مشترك حولها، كما أن كل دولة ستقدم قضايا ورؤاها حيال قضايا معينة «وسيتم الاعلان عنها بعد مناقشتها».

اشترط إبلاغ الموظف قبل القرار بمدة لا تقل عن تسعين يوماً

الفضل يقترح إعطاء الوزير الحق في إنهاء تعيين شاغلي الوظائف القيادية قبل انقضاء المدة القانونية

نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون باستبدال نص المادة 15 مكررا من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، طالبا اعطاءه صفة الاستعجال وجاء القانون كالتالي:

مادة أولى

يستبدل نص المادة (15 مكررا) من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 المشار إليه بالنص التالي:

(يكون التعيين في أية وظيفة من مجموعة الوظائف القيادية ومدتها بمرسوم لمدة اربع سنوات كحد اقصى قابلة للتجديد بموافقة الوزير المختص.

ومع ذلك يجوز بقرار من الوزير المختص إنهاء التعيين قبل مضي المدة شرط اخطار الموظف القيادي بمدة لا تقل عن تسعين يوما من الرغبة في عدم استمراره وأن يمنح مرتبه عن المدة الباقية من الأربع سنوات المذكورة، ولا يقبل قرار الوزير في هذا الشأن الطعن أمام القضاء. كما يجب على الوزير المختص إخطار الموظف القيادي في حالة رغبته بتجديد تعيينه بمدة لا تقل عن تسعين يوما السابقة على انتهاء مدة مرسوم تعيينه، وفي حالة عدم إخطاره فإن الموظف القيادي يعتبر منتهيا من مسؤوليته ووظيفته بحكم القانون مع آخر يوم عمل من مرسومه.

وفي حالة رغبة الوزير المختص تعيين موظف قيادي آخر جديد فيجب عليه أن يرشح ثلاثة اسماء لمجلس الوزراء مرفقا مع هذا الترشيح السيرة الذاتية للمرشح وخطة المرشح وأهدافه ورؤيته لإنجاز خطة العمل، وعلى مجلس الوزراء اختيار واحد من المرشحين الثلاثة بناء على المفاضلة بينهم وفقا لخطة ورؤية كل منهم.

ويكون تجديد التعيين في الوظائف القيادية ونقل وندب المعنيين في هذه الوظائف بقرار من الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء). وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون رقم.... لسنة 2013 في شأن استبدال المادة (15 مكررا) من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية كالتالي: نصت المادة 130 من الدستور بأن: «يتولى كل وزير الإشراف على شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها». ونصت المادة 57 من الدستور بأن: «يعاد تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة». كما نصت المادة 58 من الدستور بأن: «رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته».

ونصت المادة 98 من الدستور بأن: «تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج».

ونصت المادة 100 من الدستور بأن: «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم....».

ونصت المادة 101 من الدستور بأن: «كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته..». ونصت المادة 11 من المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 1992 في شأن التنظيم الإداري وتحديد الاختصاصات والتفويض فيها بأن:

«يجوز التفويض بالتوقيع من:

أ- الوزير إلى وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد.

ب- وكيل الوزارة إلى الوكيل المساعد أو من يليه في الدرجة.

ج- رئيس الجهة الحكومية القائمة بذاتها إلى أحد نوابه أو الوكلاء أو الوكلاء المساعدين».

ويتضح من الأحكام السابقة عند تكاملها ومقارنة بعضها ببعض أن الوزير المختص وإن كان مسؤولا سياسيا امام مجلس الأمة إلا أن نص المادة 15 مكررا من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 قبل استبدالها تشكل عائقا امام الوزير للقيام بمسؤولياته الوزارية، وقد تؤدي إلى شل حركة الوزير في الإشراف على شؤون وزارته والقيام بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، وتعطيل رسم اتجاهات الوزارة والإشراف على تنفيذ هذه الاتجاهات، بسبب عدم قدرة الوزير على إنهاء خدمة الموظفين القياديين وهم «وكيل الوزارة والوكيل المساعد ومن في حكمهم كمدير جامعة الكويت ومدراء الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة وأعضاء مجالس الإدارات لهذه المؤسسات والهيئات والأمناء ومن هم في حكم درجة الوزير أو ما يعادله». فالحكومة عندما يعاد تشكيلها بوزراء جدد وفقا لأحكام الدستور، فإن جميع هؤلاء الوزراء أو بعضهم سيضطرون الى تحمل تبعات المسؤولية عن أعمال الموظفين القياديين الذين عينوا أو جدد تعيينهم من قبل وزراء سابقين لهم، مما قد يخلق جوا من عدم التعاون بين الموظفين القياديين والوزراء الجدد، فتشل يد الوزير عن إدارة الوزارة، والذي من المفترض في هذه الحالة ووفقا لفلسفة الدستور أنه مادام هناك حكومة جديدة تشكلت مع بدء الفصل التشريعي لمجلس الأمة وفق المادة 58 من الدستور فإنه يجب ان يمنح الوزير الحق بأن يعيد تشكيل الوظائف القيادية دون انتظار مضي الأربع السنوات وهي مدة تعيين الموظفين القياديين بمرسوم تعيينهم ليكون تشكيل الحكومة الجديد متفقا مع فلسفة المشرع الدستوري في شأن توجهاته بأن تكون الحكومة جديدة في كافة عناصرها الوزارية والقيادية في داخل كل وزارة وما يتبعها من هيئات ومؤسسات مستقلة أو ملحقة.

بعد مناقشة لجنة الميزانيات لأسس عمل الصندوق

عبدالصمد: طالبنا بزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص في أنشطة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عدنان عبد الصمد

قال النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي ان اللجنة انعقدت لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2014/2013 والتي أسفرت عن ربح مقدر بمبلغ 110,123 ملايين دينار نتيجة لزيادة الإيرادات المقدرة البالغة 135,071 مليون دينار عن المصروفات المقدرة البالغة 24,948 مليون دينار، مشيرا الى ان اللجنة قامت بدراسة ومناقشة مشروع الميزانية و تناولت العديد من الموضوعات أهمها انه بالرغم من نجاح الصندوق في تنفيذ برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج والذي بدأ الصندوق في تنفيذه منذ عام 2002/2003 الا ان اللجنة قد لاحظت وجود وفر كبير في الاعتمادات المدرجة لهذا البرنامج خلال السنوات السابقة، حيث بلغ المقدر في 2011/2012 مبلغ مليوني دينار وبلغ المنصرف 1,353 مليون دينار بنسبة وفر 32,4٪. وطلبت اللجنة زيادة أعداد المتدربين واستنفاد جميع الاعتمادات المدرجة نظرا لأهمية هذا البرنامج في تدريب ورفع كفاءة الخريجين لتأهيلهم للعمل في الصندوق وغيره من المؤسسات العامة والخاصة مع أهمية وجود ضوابط لذلك. وانخفاض مشاركة القطاع الخاص الكويتي في أنشطة الصندوق من خلال مشاركة المقاولين والاستشاريين والصناعيين الكويتيين في تنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق، حيث اتضح للجنة ان إجمالي قيمة عقود الشركات الكويتية الممولة من قروض ومنح الصندوق قد بلغ فقط 14,5 مليون دينار في 2011/2010 بنسبة 8,8٪ فقط من إجمالي قيمة القروض والمنح في تلك السنة والبالغة 16,41 مليون دينار. وطلبت اللجنة اتخاذ جميع الإجراءات والسياسات اللازمة لزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الكويتي في أنشطة الصندوق بهدف تدعيم الاقتصاد. كما ناقشت اللجنة الأسس التي اعتمد عليها الصندوق في تقدير قيمة المنح والقروض المقدر منحها في 2013/2014 والتي بلغت على التوالي 10 ملايين دينار، 158 مليون دينار،، كما طلبت اللجنة من ممثلي الصندوق توضيح مبررات انخفاض قيمة الأقساط المقدر تحصيلها في 2013/2014 والبالغة 108 ملايين دينار قيمة الأقساط المحصلة فعلا في 2010/2011 والبالغة 122,1 مليون دينار. وانخفاض قيمة فوائد القروض المقدرة في ميزانية 2013/2014 الى 42,5 مليون دينار مقابل 49 مليون دينار في ميزانية 2012/2013 نتيجة لانخفاض في معدل الفائدة بنسبة 15,2٪. وبالرغم من ثبات عدد وظائف الكويتيين في ميزانية 2012/2013 وفي مشروع ميزانية 2013/2014 عن 426 وظيفة إلا ان هناك 21 وظيفة شاغرة طلبت اللجنة العمل على إشغالها وفق متطلبات الصندوق. وناقشت اللجنة مصروفات الأتعاب الاستثمارية والتي بلغت تقديراتها في مشروع الميزانية 3,567 ملايين دينار، وهي تمثل أتعاب مديري المحافظ الاستثمارية وطلبت اللجنة توضيح أسس تقديرها من خلال توضيح التغير في قيمة المحافظ المدارة من قبل الغير وكذلك مبررات التغير في معدل الأتعاب من سنة لأخرى، كما طالبت اللجنة بضرورة احتساب تلك الأتعاب على أساس التكلفة الاستثمارية للمحافظ وليس على أساس قيمتها السوقية، حيث ان التكلفة الاستثمارية هي التي تعكس الحجم الفعلي للأموال المدارة بينما تتأثر القيمة السوقية بالتقلبات في أسعار الأوراق المالية.

جمعية الفيحاء التعاونية

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية الفيحاء التعاونية للسنة المالية المنتهية 2012/12/31

بناء على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ في 2013/3/19 بشأن الموافقة على تحديد يوم الأحد الموافق 2013/4/21 للجمعية العمومية ويوم الاثنين الموافق 2013/4/22 للانتخابات.
يتشرف مجلس إدارة جمعية الفيحاء التعاونية دعوة السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية والبالغين من العمر (21) سنة ميلادية كاملة فأكثر، والمساهمين حتى تاريخ 2012/12/31 لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية، والذي سيعقد يوم الأحد الموافق 2013/4/21 في تمام الساعة الرابعة عصراً في قاعة (مدرسة ابن رشد الابتدائية - بنين)، الكائنة بقطعة (5) بمنطقة الفيحاء، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني في الموعد المحدد يؤجل عقد الاجتماع لمدة نصف ساعة أي في تمام الساعة الرابعة والنصف من نفس اليوم وفي ذات المكان - وسيكون الاجتماع الثاني قانونياً بحضور خمسة وعشرين عضواً على الأقل، للنظر في جدول الأعمال على النحو التالي:

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 والمصادقة عليه.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
3- تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهي في2013/12/31 وتحديد أتعابه.
4- انتخاب ثلاثة أعضاء جدد لمجلس الإدارة بدلاً من الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم، علماً بأن الانتخابات سوف تبدأ في تمام الساعة الخامسة من يوم الاثنين الموافق 2013/4/22 وذلك في (مدرسة ابن رشد الابتدائية - بنين) في منطقة الفيحاء - قطعة (5) ولمدة ثلاث ساعات.

السادة الأعضاء يرجى ملاحظة التالي:
1- يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية ولن تعتمد صورة منها أو إحضار شهادة لمن يهمه الأمر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
2- على السادة المساهمين وغير المستكملين ملفاتهم ضرورة مراجعة إدارة الجمعية لاستكمال ملفاتهم خلال الدوام الرسمي.
3- على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

مجلس الإدارة